Parti Réforme et Développement
Party of Reform and Developement
حـــزب الإصـــلاح والـتـنـمـيـة
ⵕⵕⴰⵃⴰ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵙ

الرباط يوم 07 يناير 2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة عدد 2020/002

الأمين العام لحزب الإصلاح والتنمية

إلـــــى

السيد شكيب بنموسى المحترم

رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي

الموضوع: كتابكم المؤرّخ في 3 يناير 2020.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أعزّ الله أمره.

وبعد، يطيب لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم على الثقة الغالية التي وضعها فيكم صاحب الجلالة نصره الله وأيّده فعيّنكم رئيسا للجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

كما يسعدني بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة 2020 أن أتقدّم لكم بأصدق المتمنيات بدوام الصحة والسلامة والعافية ومزيد التألق.

تفضلتم سيادة الرئيس بدعوة حزب الإصلاح والتنمية، في إطار اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، إلى لقاء مع مجموعة من الأحزاب تنظمه هذه اللجنة يوم الخميس 9 يناير 2020 على الساعة الخامسة مساء بمقرها الكائن بشارع الزيتون بحي الرياض بالرباط.

إنّني إذ أشكر جنابكم لدعوتنا تطبيقا لتوجيهات جلالة الملك المتمثلة في إشراك كافة القوى الوطنية الحيّة وانخراطها في هذا الورش الهام، أثير انتباهكم إلى أنّكم سبق لكم الإنصات إلى العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والحركة الديمقراطية حتّى الآن على انفراد، فما الفرق بين هذه الأحزاب وحزب الإصلاح والتنمية إن لم تكن تواريخ النشأة، خصوصا وأنّ الدستور في فصله السابع لم يشر إلى أي فارق بين الأحزاب، بل ينص على كون الأحزاب السياسية تساهم في تأطير المواطنين إلى آخره، ولم يميز الدستور بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة، وبين الأحزاب الممثلة في البرلمان وغير الممثلة فيه.

إنّ التصنيف البدعة حسب التمثيل في البرلمان كنّا نحن الأحزاب الناشئة وما نزال ضده، ومازلنا نقاومه وأنتم على علم بذلك حيث كنتم وزيرا للداخلية.

إنّ حزب الإصلاح والتنمية حزب وطني معترف به، له كيانه الشخصي وقوانينه وهياكله، لذلك ندعو جنابكم إلى احترام مبدأ المساواة والعدالة، ومعاملتنا بالمثل. يقول الخالق سبحانه في كتابه العزيز: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا" بما أنّكم شرفتمونا باستدعائنا سيسعدنا أن نوجه لكم تقريرنا حول النموذج التنموي، وعوض أن تنصتوا لنا ستُقرؤوننا.

تقبّلوا سيادة الرئيس أصدق عبارات التقدير والاحترام.

إمضاء

عبد الرحمن الكوهن

حـزب الإصـلاح والتنميـة الأمانة العامة 36-34 شارع باستور – حي الليمون الرباط
الهاتف/الفاكس: 05.37.70.38.01
Email: Prdrabat@yahoo.fr /Site web: www.prd.ma

بسم الله الرحمن الرحيم

الإصـــلاح والـــتـــنـــمـــيـــة

الـنـمـوذج الـتـنـمـوي

النموذج التنموي يهدف إلى رفاهية الإنسان وهمه الأوّل هو الإنسان الذي سيبتكره ويخططه، والإنسان الذي سينفذه ويطبقه، والإنسان الذي سيستفيد منه.
النموذج الجديد سيأتي بجيل جديد من المشاريع والبرامج والمخططات في سائر الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو القصد الذي أنشئت من أجله لجنة الخبراء التي عينها جلالة الملك نصره الله، ولكنّه سيتطلب كذلك نخبة من الكفاءات في سائر المناصب والمسؤوليات وضخ دماء جديدة على مستوى المجالس المنتخبة والحكومة والإدارة والأحزاب السياسية والهيآت الاقتصادية، كفاءات وطنية عالية المستوى تتحلّى بعقليات جديدة، عقليات وطنية ومواطنة، متشبعة بتحسين ظروف عيش المواطنين المغاربة وبالانفتاح والاجتهاد والابتكار والخلق والإبداع والمسؤولية، عقليات تغذيها الإرادة السياسية والطموح في التنمية قصد الالتحاق بركب الدول المتقدمة، تواجه التحديات وتقاوم الفساد وسياسة المصالح الخاصة فتنهج الشفافية في التسيير والتنوير واتخاذ القرارات لتطبيق هذا النموذج المنتظر.

الغرض من التنصيص على هذه المقومات هو الوقاية من السقوط في الاختلالات التي جعلت النموذج التنموي الذي نعيشه منذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش إلى اليوم لا يستجيب للحاجيات الأساسية للمواطنين كافة وخصوصا الطبقات المحرومة ـ خلق الثروة وتوزيعها بالعدل لتقليص الفوارق والحد من الفقر.

أسباب الفشل

- محدودية كفاءات المنتخبين في البرلمان وفي المجالس الجماعية تجعلهم لا يقومون باختصاصاتهم ومسؤولياتهم أحسن قيام.

- منظومة العدالة تحتاج إلى إصلاح عميق، الضمير المسؤول للفاعلين في القضاء هو المحك الحقيقي لإصلاحه غير أنّ بعض الفاعلين لا ضمير مسؤول لهم، استقلال القضاء هو المحور الأهم والأساسي في السير في طريق إصلاح العدالة، القضاء مهمة مقدّسة عند الأمم المتحضرة لأنّه يحمي الحقوق، لذلك وجب إصلاح منظومة القضاء ببلادنا إصلاحا جذريا وعدم إصلاحه يقضي على كل أمل في تحقيق دولة الحق والقانون.

- عدم تطبيق المفهوم الجديد للسلطة الذي جاء به خطاب 12 أكتوبر 1999 من طرف المسؤولين.
- تعليم غير نافع.
- تأخر العالم القروي.
- المساطر الإدارية المعقّدة.
- انعدام التنسيق بين الإدارات.
- عدم تطبيق التوجيهات الكبرى.
- التقصير في الاعتناء بالاستثمار الأجنبي والداخلي الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الاقتصادي.
- عقلية بعض المسئولين المنغلقة.
- التباطؤ في محو الأمية.
- عجز الحكومة في محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة.

نرجو أن لا يسقط منفذو النموذج التنموي في هذه النواقص.

الانـــتـــخـــابـــات

نلاحظ ضعف المستوى الدراسي والنبوغ السياسي لشريحة كبيرة من ممثلي الأمّة داخل البرلمان الحالي كما نعيش نظاما انتخابيا غير ملائم يتنافى مع إحدى أهم الركائز الدستورية والديمقراطية المتمثلة في احترام التعددية السياسية، لذلك حزبنا يوصي بأن لا يتقدم لمجلس النواب إلّا السياسيون حاملو شهادة الباكالوريا أو ما يعادلها، رجال الأعمال لهم غرف التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والفلاحة والصيد البحري، حفاظا على جودة التشريع واتقاءا لمثل ما نعيشه الآن "عدم الحجز على أموال الدولة وعدم التصويت على تجريم الاغتناء الغير المشروع"، وإلغاء الراتب الشهري للبرلمانيين على أن يحل محله تعويض عن الحضور، وإلغاء تقاعد البرلمانيين ما دام الترشيح طوعي، إعادة النظر في النظام الانتخابي باللائحة، والرجوع إلى الانتخاب الفردي، وإلغاء العتبة واللوائح الوطنية للمرأة والشباب وإعادة النظر في التقسيم الانتخابي لأنّه غير عادل وقد أنجز في وقت ما على المقاس، ونحن نتسائل هل ليس من الأجدى حذف الغرفة الثانية للبرلمان، مجلس المستشارين لأنّنا لا نلمس منه قيمة إضافية بالنسبة لمجلس النواب.

التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

من المعلوم أنّه لا يمكن تحقيق أي تقدم اجتماعي دون تنمية اقتصادية، فالأوّل مرهون بالثاني: فمن غير المجدي التحدث عن المشاكل الاجتماعية دون الإشارة إلى الميدان الاقتصادي الذي يجب أن ننهض به قصد توفير وسائل العيش الكريم من شغل وسكن ومدرسة ومستشفى وسد الحاجيات الأساسية كالماء الصالح للشرب والطريق والكهرباء، والهدف من كل ذلك خلق مجتمع متساو ومتكامل ينمو فيه المستوى المعيشي للجميع بعيدا عن الفوارق الاجتماعية والتفاوت الباهظ في المداخل والأرباح.

إنّ بلوغ العدالة الاجتماعية مرهون بإيجاد مورد للعيش لكل مواطن يضمن له دخلا لائقا، ومرهون بتشجيع المواطنين على الاجتهاد في عملهم للوصول إلى مستوى أفضل، وهذا يتنافى مع تكديس الأموال بين أيدي أقلية واحتكار وسائل الإنتاج بين يدي أقلية، ومع غض الطرف عن رؤوس الأموال الخاصة التي لا تستثمر في ميادين تصنيع البلاد والرفع من مستوى الإنتاج وتعميم الرخاء.

وبما أنّ الهدف كان ولا يزال وسيبقى هو اقرار العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي وتقليل الفروق المالية بين الطبقات، وتقليل الفوارق المالية بين الأفراد واتقاء تضخم الملكيات وتجمعها في أيادي قليلة وتجريد رأس المال من وسائل السيطرة والطغيان على شؤون الحياة العامة وضمان حياة إنسانية كريمة لأفراد الطبقات الكادحة والطبقات الفقيرة، يجب أن نتفق على بعض المبادىء غير ناسين أنّنا أمّة مسلمة تسعى إلى الخير حسب قوله تعالى: "**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**"

الـــمـــبـــادئ:

1- حماية الملكية الفردية واحترام الواجبات التي تقيد تلك الملكية والتي تمليها المصلحة العامة.

2- حماية العمل الإنساني المشروع وكل ما يوتيه المجهود البشري من ثمار.

3- تشجيع الاجتهاد والحافز الفردي وتيسير سبل الحصول على الملكية مادامت السبل مشروعة.

4- فتح المجال أمام الطموح والمنافسة.

5- إعطاء كل مجتهد جزاء اجتهاده.

6- تحقيق تكافؤ الفرص وتساويها.

7- المالك ليس حرّا ليتصرف في ملكه كما يشاء وتشاء له أهواؤه، لأنّ مثل هذا التصرف مقيد كما قلنا في المبدأ الأوّل بتحقيق الصالح العام، بتحقيق عدم التملص من الواجب الضريبي ومن أداء الزكاة.

8- المالك ليس حرا في كسب ماله من أي طريق شاء، إذ العلاقات الاقتصادية بين الناس ليس من حقها أن تقام على أسس مادية صرفة، بل على أسس إنسانية خلقية يتحقق بفضلها التكامل والتعاون.

9- تأدية واجبات مالية للدولة وللمجتمع وللصالح العام وللفقراء والمحتاجين، وذلك في مقابل تمتع المالك بما بقي له من حقوق.

10- الإنتاج لا يتوقف على الملكية وحدها، ولا على رأس المال فقط، بل يتوقف كذلك على العمل الإنساني، لذلك فإنّ العمل الإنساني محترم ويجب الحفاظ عليه والإعلاء من شأنه، وحق العامل في ملكية أجره مقدس وهو لا يملك إلّا أجره، وهذا الأجر يجب أن يحمى وأرباب المعامل ملزمون بالتعجيل بدفع أجور عمالهم.

11- منع كل طرق الكسب الغير المشروع التي تقوم على الرشوة الظاهرة لتحقيق نفع مادي أو الرشوة المستترة كالهدايا للموظفين أو المسؤولين لاستغلال نفوذهم وسلطتهم او طرق الكسب التي تقوم على غش الناس وابتزاز أموالهم بالباطل، أو على استغلال النفوذ والسلطة، أو التي تقوم على التحكم في ضروريات الحياة واحتكار السلع لرفع أسعارها وما إلى ذلك من الطرق التي تتنافى مع الخلق الكريم ولا تتلاءم مع واجب المواطنة.

12- بما أنّ الزكاة مفروضة على كثير من أنواع الثروة والأنشطة الاقتصادية في صورة يقصد منها تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن الاقتصادي والتقليل من الفروق المالية وجعل حد لتضخم الثروات وتجميعها في أيد قليلة ، فقد أصبحت وظيفتها وظيفة اجتماعية لذلك وجب على الدولة جمعها مباشرة وبكيفية زجرية إن اقتضى الحال مثل جميع الضرائب الأخرى ووضعها في حساب خاص له وظيفة اجتماعية.

النموذج التنموي:

النموذج التنموي عبارة عن مجموعة من البرامج والمخططات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تهدف إلى الإقلاع الاقتصادي عبر تعبئة جميع طاقات المجتمع ومكوناته وفئاته في العملية التنموية التي تتطلب القيادة الراشدة والإرادة السياسية القوية والاستقرار السياسي الدائم.

النمو لا يتعايش ولا يتحققمع الفساد والأمية والريع وانعدام الشفافية، نحن في المرتبة 73 من أصل 180 دولة بالنسبة لمؤشر الشفافية، بينما البوتسوان في الرتبة 34 ورواندا في الرتبة 48. وإذا وصلنا إلى 7% في مستوى النمو الاقتصادي أمكننا من معالجة مشكل البطالة.

كما أسلفنا أن الإنتاج لا يتوفر على الملكية وحدها ولا على رأس المال فحسب، بل يتوقف كذلك على العمل الإنساني لذلك كان الهدف ولا يزال لكل تخطيط اقتصادي خلق أكبر عدد ممكن من وظائف الشغل في كل سنة لاجتناب تفحش البطالة وتشغيل من اليد العاملة ومواجهة تصاعد ازدياد المواليد، وقد كان جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في توجيهاته المؤرّخة في أبريل1965 قد حث على اختيار الصناعات التي تتطلب وفرة من اليد العاملة وتمكن من خلق الوظائف بنفقات قليلة، وعلى أن يساهم الاصلاح الزراعي في تشغيل عدد كبير من سكان البوادي كما أكّد في خطابه المؤرّخ في 4 غشت 1971 على ضرورة إغناء الفقراء دون إفقار الأغنياء وعلى وجوب توزيع عادل للدخل القومي.

غير أنّ مشاكل التشغيل تبقى الشغل الشاغل لأن التقدم الاقتصادي الذي عرفه المغرب لم يرافقه تقدم محسوس فيما يخص خلق الوظائف الجديدة والخطر هو أن نسبة البطالة البطالة في المدن أكبر بكثير من نسبة البطالة في القرى وتهم الشباب بين 18 و 30 سنة، وربما يرجع ذلك غلى انعدام التخصص والتكوين وكذلك إلى النمو الديمغرافي. فمن واجب الدولة والقطاع الخاص مراعاة خلق عدد وافر من الوظائف

لتشغيل اليد العاملة المغربية بصنع منتوجات تستلزم استعمال الطاقات البشرية المتوفرة لدينا مع مراعاة جودة الإنتاج والقدرة التنافسية وتحديات العولمة.

كما أنّ سياسة التكوين المهني يجب أن تخضع لمتطلبات سوق التشغيل الداخلي واحتياجاتنا إلى العناصر المتخصصة.

إنّ الحل الحقيقي لمشكل التشغيل يكمن في تضافر جهود جميع الموافق: الفلاحة، الصناعة الحديثة والتقليدية، التعمير، والأشغال العمومية، التجارة، النقل، الإدارة، السياسة المالية.

كما للإنعاش الوطني مساهمته في تشغيل عدد من السكان وتحويل الأوضاع الاجتماعية في بعض المناطق المغربية.

محاربة البطالة ومواجهة تحديات العولمة:

1- محاربة البطالة تتطلب تعبئة جميع القوى الحية في البلاد من أجل توسيع الاستثمارات وإنعاش المقاولات وتأهيلها، وبالتالي إحداث مناصب الشغل واعتماد مخطط شمولي متكامل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجماعة المحلية، والإقليم والجهة، ويعد تطوير الجهاز الإنتاجي وتحديثه وكذلك إنعاش الصادرات من الأولويات الوطنية.

2- الإقلاع الاقتصادي يبدأ بتأهيل كافة المواطنين للانخراط في التنمية وذلك بالقضاء على الأمية وبإصلاح التعليم والتكوين لتزويد المقاولات والإدارات بالأطر المقتدرة الكفيلة برفع تحديات العولمة.

3- صياغة وتنفيذ برنامج عام للأشغال الكبرى، متوسط المدى يهدف إلى تشغيل عدد هائل من العاطلين: بناء الطرق، فك العزلة عن العالم القروي، بناء السدود، حفر الآبار، كهربة القرى، السكن الاجتماعي، التشجير، محاربة التصحر إلخ ...

4- تقوية الاستثمار الخاص ودعم المقاولة بتمكينها من تسويق منتجاتها في الأسواق الداخلية والخارجية.

- الداخلية بتنمية القدرة الشرائية الذي يتطلب تحسين منظومة الأجور ورفع مبلغ الحد الأدنى للأجور لكافة الطبقة الشغيلة.

- الخارجية بالحفاظ على التنافسية التي تتطلب التخفيض من التكلفة بالنسبة لعوامل الإنتاج كالطاقة، وبالتخفيف من الضرائب والرسوم وفوائد القروض وأثمنه البقع الأرضية المجهزة، وبإحداث بنوك خاصة للتنمية الجهوية وتشجيع المقاولين الشباب

5- وضع إستراتيجية متكاملة لتنمية العالم القروي وذلك:

- بالأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة في العالم القروي عند ضبط البرامج التعليمية والتكوينية في علاقاتها بسوق الشغل.

- بجعل الحاضرة تذهب إلى البادية عوض العكس وذلك بإحداث التجهيزات الضرورية والتثقيفية والترفيهية بالنسبة للشباب وتركيز وحدات صناعية تعالج المنتوجات المحلية والتقليدية واستفادة الفلاح من القروض دون فوائد.

- وضع برنامج استعجالي لمحو أمية المرأة والفتاة.

- إنشاء أو توسيع التجهيزات الرياضية بإشراك الجماعات المحلية في العملية.

- إلزامية استغلال الأراضي الفلاحية سواء كانت ملكا للدولة أو الجموع أو الجيش أو الأملاك المخزنية بغية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في التغذية: الحبوب والقطاني والزيوت واللحوم...

- تنمية أقاليم الشمال والمناطق الواقعة على الحدود مع الجزائر والأقاليم الصحراوية المسترجعة.

- الاهتمام بالفلاحين والأراضي الفلاحية والتنقيب عن الماء، ومحاربة التصحر، وانجراف التربة والتشجير، والاهتمام بتصنيع المنتوجات الفلاحية، وحماية الثروة البحرية، وإنعاش الصيد الساحلي، ووضع خريطة وطنية للأماكن السياحية بالعالم القروي، وتحقيق تنمية متوازنة في هذا القطاع، وتطوير السياحة الجبلية، والمحافظة على الصناعة التقليدية التي تميز كل جهة من جهات المملكة.

الإجراءات الشمولية:

تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

1- تعزيز دور الدولة في تشجيع الاستثمار والتحفيز عليه وذلك عن طريق:

- تقوية البنيات التحتية الأساسية لا سيما الطرق، الموانئ، المطارات، السدود، الاتصالات...

- إعادة النظر في السياسة الضريبية.

- إعادة النظر في قوانين الاستثمار والقوانين المرتبطة بها خاصة القانون التجاري وقوانين الشركات وقانون الشغل وكذا المحاكم التجارية.

- تشجيع المبادرات الخاصة.

- الاستثمار في مجال التربية والتكوين.

- خلق مناطق اقتصادية نشيطة.

- تشجيع المقاولات عن طريق إجراءات تحفيزية تشمل أساسا تخفيف العبئ الضريبي واعتماد أثمنة تفضيلية فيما يتعلق بالطاقة والماء وكذا تمكينها من قروض وفق مسطرة وبفوائد منخفضة نسبيا.

2- اعتماد سياسة تنموية وطنية تنطلق من التنمية الجهوية وتسعى إلى تحقيق توازن عادل بيم مختلف جهات المملكة ولذلك لا بد من:

- العناية بالجهات التي تعاني من التهميش والتي لم تستطع بعد تحقيق أسس الإقلاع الاقتصادي وذلك عن طريق إحداث صناديق خاص ة كما هو الشأن بالنسبة لصندوق تنمية أقاليم الشمال.

- توجيه الاستثمارات العمومية نحو العالم القروي وخلق نواة لتهييئ ومعالجة المنتوجات المحلية وتمكن من امتصاص معدل البطالة.

- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة من العالم القروي.

- الحد من الهجرة القروية.

- وضع برنامج استعجالي لمحو أمية المرأة والفتاة القروية.

إجراءات قطاعية:

1- قطاع الصناعة:

الاهتمام أكثر وتشجيع المقاولات الصناعية التي تعمل في القطاعات التي يمكن للمغرب أن يلعب فيها أدوار تنافسية طلائعية على المستوى الدولي وذلك من أجل الرفع من صادرات المغرب لضمان توازن الميزان التجاري.

2- قطاع الفلاحة:

- اعتماد سياسة مائية تضمن حسن تدبير الرصيد المائي الوطني.

- الاستمرار في سياسة تشييد السدود من أجل توسيع دائرة الأراضي السقوية.

- اعتبار الجفاف معطى بنيوي والعمل على إيجاد حلول تتلاءم وهذا المعطى حتى لا يتم رهن الاقتصاد الوطني لمعطيات لا يمكن التحكم فيها.

- تسوية البنيات العقارية الفلاحية وحل مشاكل أراضي الكيش والجماعات السلالية والمخزنية ووضع برنامج وطني لاستغلال الرصيد الهائل من الأراضي.

- إقرار مبدأ إيجابية الاستغلال سواء في الأراضي السقوية والبورية مع تمكين جميع الفلاحين من المساعدات والتجهيزات التي تقدمها الدولة.

- تحيين القوانين التي تحكم الملك الغابوي مع مراجعة المساطر الإدارية المرتبطة بها.

- إصلاح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وإعادة النظر في المقتضيات المنظمة للقروض التي تمنحها.

3- قطاع الصناعة التقليدية:

- إصدار قانون ينظم هذا القطاع ويضمن حقوق الصناع التقليديين.

- البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتوجات هذا القطاع.

4- قطاع السياحة:

- وضع إستراتيجية سياحية تمكن من الاستغلال الأمثل للمؤهلات السياحية لبلادنا لمقاومة المنافسة الشرسة لمنافسي المغرب في هذا المجال.

- الاهتمام بالسياحة الجبلية التي أصبحت أهميتها تزداد يوما بعد يوم ورياضة التزحلق في الماء Surf

5- قطاع الصيد البحري:

- اعتبار هذا القطاع استراتيجي بالنسبة لآفاق التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلب:

- دعم البحث العلمي في هذا المجال.

تشجيع الاستثمار وإنشاء موانئ جديدة وتكوين اليد العاملة.

- ضمان الحماية اللازمة للطبقة العاملة.

- الإسراع بإحداث قرى الصيد وتجهيزها بكافة المرافق الضرورية.

الوقاية خير من العلاج

وبما أنّ العقل السليم في الجسم السليم والوقاية خير من العلاج، وجب الاهتمام بقطاع الصحة العمومية تكثيف تكوين الأطباء والأخصائيين والمساعدين والمولدات والممرضين والتجهيزات والأدوات الصحية والأدوية، مع إلزام الخريجين الجدد بالعمل بالمناطق القروية والمناطق الجبلية والمناطق النائية.

يجب تخفيض نسبة الوفيات عند الأطفال والعناية بصحة الأم وتوعية المواطنين بأهمية البرامج الوطنية للتلقيح.

توفير العناية الصحية للمواطنين والمواطنات يتطلب ضبط وسيلة لمراقبة وزارة الصحة على العيادات الخاصة نظرا للأثمان الباهظة التي تسجل على المرضى الذين يضطرون إلى ولوج العيادات الخصوصية يؤدي قسطا منها بالنقوذ إلى الطبيب الذي أجرى العملية أو الفحوصات، كما يجب على الحكومة تكوين العدد العديد من الأطباء والممرضين والممرضات والمولدات للاستجابة إلى الخدمات الصحية.

المعاقون:

حزب الإصلاح والتنمية يدعو إلى رعاية الأشخاص المعاقين والأشخاص المسنين بالتكوين في مراكز خاصة بهم تتوفر على الخصوصيات المعمول بها عبر العالم المتقدم، ورعايتهم وحماية وتشغيل المؤهلين منهم للشغل ورعاية المسنين داخل نطاق الأسرة وخلق مآوي للمسنين الذين لا عوائل لهم.

المرأة:

حزب الإصلاح والتنمية يعتبر المرأة أساس الأسرة والمجتمع، ويطالب لها بالرعاية الصحية خلال فترة الحمل والوضع وحمايتها من التعرض للتعسف والتهميش والمضايقات والتحرشات، وتسريع النظر في الملفات المعروضة أمام المحاكم المتعلقة بها، واستكمال إدماجها التام في المجتمع لأنّها جزء لا يتجزأ منه، وفتح جميع القطاعات أمامها دون تمييز إلّا بناءا على معيار الكفاءة ونوع العمل، دعم إشراك المرأة في العمل السياسي والجمعوي وتحمل المسؤوليات والتمثيليات سواء الجماعية أو البرلمانية أو الدبلوماسية أو الوزارية أو القضائية، الأرامل، المطلقات، القاصرات المتخلّى عنهن.

الطفل:

من الضروري إدماج الطفل في المجتمع عبر مراكز استقبال ضحايا التفسخ العائلي بالطلاق أو أطفال الشوارع أو الأطفال المتخلّى عنهم. متابعة ومراقبة الطفل عبر نظام بيداغوجي عصري ومنتظم. محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال خصوصا البنات في المنازل.

يجب على المجتمع تنظيم ندوات ومحاضرات لتوعية الأسرة بمشاكل الطفولة وخطر ظاهرة الأطفال اللقطاء.

رعاية الأطفال اليتامى.

دعم الجمعيات التطوعية العاملة في مجال الطفولة ماديا ومعنويا.

إنّ حزب الإصلاح والتنمية يؤكد أنّ مصلحة الوطن تكمن في انتشال المواطنين من الفقر والأمراض والجريمة والدعارة وهجرة الديار، بتوفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، وفي فتح قنوات التواصل مع الآخر للتخطيط والإيداع الاستراتيجي قصد الرفاهية الجماعية والعدالة الاجتماعية وتحقيق طموحات الناس في العيش الكريم والاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

اللامركزية:

إنّ وحدة الشعب المغربي وتماسك مكوناته المختلفة لا تتناقض مع ضرورة تعزيز سياسة اللامركزية والتي من شأنها أن تمكن الجماعات المحلية والجهوية من المشاركة المسؤولة في تدبير شؤون المواطنين ووضع المخططات الاقتصادية والاجتماعية على ضوء المؤهلات والخصوصيات التي تتميز بها كل منطقة بهدف تحقيق نمو اقتصادي متوازن، يقلص من الفوارق الجهوية ويحفظ لكل جهة هويتها في إطار الوحدة الوطنية.

ولبلوغ هذا الهدف يتعين تسخير الأداة الإعلامية العمومية من إذاعة وتلفزة وصحف لتربية المواطنين والمواطنات تربية تجعلهم يشعرون بانتمائهم لحضارة واحدة تتغذى من مختلف خصوصياتها ومكوناتها. غير أنّ الأداة الإعلامية العمومية المذكورة لا يمكنها أن تلعب دورها إلا إذا خضع تسييرها إلى الحد

الأدنى من التوازن بين متطلبات الدولة ومتطلبات مختلف مكونات المجتمع، الإعلام الشفاف وحوار متواصل بين الحاكمين والمحكومين، يجب فتح القنوات التلفزية في وجه جميع الأحزاب السياسية لتوضيح برامجها

ترشيد النفقات.

وأمّا تعبئة الطاقات المادية، فيقتضي ترشيد النفقات العمومية والتقليص من الأجور العليا وإنهاء أسلوب الامتيازات، وسن سياسة التقشف وحذف الراتب الشهري للنواب، وسن نظام التعويضات على الحضور وحذف معاش التقاعد للنواب والوزراء السابقين وإلغاء توابع الأجور.

وإنّ من شأن هذه السياسة الترشيدية ان تكون حافزا للملزمين بالضرائب على أداء ما بذمتهم بدون تملص.

إنّ المكانة التي يطمح المغرب أن يحتلها بين الأمم من حيث النمو الاقتصادي تدعو إلى مراجعة الإستراتيجية التنموية المتبعة وذلك باعتماد مقاربات دقيقة لضبط التوازنات المالية والاقتصادية ومكافحة العجز في الميزانية وتقويم السياسة النقدية وتأمين تسيير شفاف وعقلاني للمال العام، وبتأهيل النسيج الإنتاجي وبتحريره من القيود الإدارية الروتينية مع مراقبة ومحاربة كل التجاوزات، وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية وذلك بإصلاح القضاء والإدارة لخلق إطار لسياسة اقتصادية متوازنة في خدمة الإنسان المغربي، وتطوير المقاولة المحلية مع تشجيع الإنتاج المحلي المساعد على التخفيف من البطالة التي تمثل أكبر تحد تواجهه بلادنا، كما يجب الحد من المديونية.

حزبنا متشبث بالليبرالية الاقتصادية المتشبعة بتقاسم خيرات النمو أو ما يمكن أن ننعته بالاقتصاد الاجتماعي، أي تعميم الاستفادة من تمرات النمو على سائر المكونات ونطلب من رجال الأعمال بعد أداء الضريبة والزكاة توزيع قسط من الأرباح على العمال جزاءا لهم على إخلاصهم ودفع الشركة إلى الأمام.

التعليم والتكوين

فأمّا تجنيد الطاقات البشرية فإنّه يقتضي قبل كل شيء تحيين الميثاق الوطني للتعليم والتكوين الذي صادقت عليه اللجنة الوطنية التي أُسست لهذا الغرض، مع مستجدات الساحة الوطنية والدولية، دون تهميش قيم العقيدة الإسلامية وبمشاركة رجال التعليم، كما يفرض تحسينا ملموسا للوضعية المادية للقائمين بالعمل التربوي، لأنّ دورهم في المجتمع لا يقل حيوية واعتبارا عن دور الفئات الأخرى من خدام الدولة، إضافة إلى ضرورة مضاعفة الجهود فيما يخص التكوين المهني الذي لا يمكن بدونه تأهيل المقاولة المغربية ولا تحديث الإدارة الوطنية لجعلها قاطرة للتنمية وليس عرقلة لها كما هو الأمر حاليا في كثير من الحالات.

التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني ركيزة أساسية لسياسة التشغيل وإدماج الشباب في سوق العمل خصوصا بالنسبة لحاملي الشهادات، الشيء الذي يؤهله ليلعب دورا أساسيا للتقليص من البطالة لأنّ التشغيل في هذا العصر - عصر الإنترنيت - المتميز بالتكنولوجيا العالية وبالتقنيات الدقيقة، يجب أن يسبقه تكوين نوعي يستجيب للمواصفات الحديثة لإمكانيات التشغيل.

وهذا التكوين يرتكز على المحور الأساسي التالي:

- تنمية تكوين مهني متلائم مع حاجات المقاولات، من شأنه أن يساعد على إحداث مناصب الشغل، ويسهل إدماج الحاصلين على الشهادات في الحياة العملية.

قطاع التعمير والإسكان.

إنّ حزب الإصلاح والتنمية يؤكد على ضرورة إصلاح هذا القطاع والنهوض به وذلك عبر:

- وضع برنامج وطني لبناء السكن الاجتماعي والاقتصادي لفائدة ذوي الدخل المحدود وبشروط اقتناء تفضيلية مدعمة من طرف الدولة والقطاع البنكي.

- وضع سياسة محكمة ودقيقة ومدعمة بالوسائل المالية الكفيلة للقضاء على دور الصفيح والسكن العشوائي واستئصال الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراء تفشي هذه الظاهرة.

- إعادة هيكلة الأحياء القديمة للمدن العتيقة والتي هي مهددة بالسقوط، وتعرض حياة شريحة عريضة من الشعب المغربي إلى الخطر.

- وضع حد للمضاربات العقارية اللامشروعة التي يؤدي ثمنها الشعب المغربي والتي تعتبر مظهرا من مظاهر الاغتناء الفاحش وذلك عبر وضع القوانين والتشريعات الضرورية.

المحافظة على البيئة

- جعل البيئة انشغالا حاضرا ضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستديمة واعتبارها قضية الجميع تستدعي تحديد مسؤولية جميع المتدخلين لما فيهم الدولة والمقاولات والجماعات المحلية من أجل خلق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة عن طريق تنظيم حملات مكثفة للتوعية حول أهمية البيئة ومكانتها ضمن برنامج التعليم عبر كل مراحله.

- إنّ النمو الديمغرافي والعمراني والاقتصادي للبلاد يحتم علينا الحفاظ على تدبير عقلاني للموارد المائية، وحمايتها من التلوث والضياع، وذلك بالسهر على التطبيق الصارم لقانون الماء، والإسراع بإنجاز المخطط الوطني للتطهير، ومعالجة المياه العادمة.

- وضع وإنجاز مخطط الوطني لتحويل المياه بين أحواض الشمال والجنوب، وذلك قصد الحد من الفوارق والهجرة القروية.

- كما يجب وضع مخطط استعجالي لإنجاز محطات تحلية مياه البحر، لاسيما بالنسبة للمدن الجنوبية التي أصبحت تشهد عجزا مهما في هذه المادة الحيوية.

التنمية البشرية.

المرأة:

يدخل في إطار تجنيد جميع الطاقات البشرية إدماج المرأة في الاقتصاد إدماجا يحترم مبادئ حقوق الإنسان التي تضمن للمرأة حق المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل، الأمر يفرض على جميع الأحزاب السياسية تطبيق المساواة في توالي المسؤوليات داخل هياكل تنظيماتها.

إنّنا نضع قضية المرأة ضمن انشغالاتنا الأساسية لأنّنا نعتقد أن تحقيق الديمقراطية وتبني مفاهيم حقوق الإنسان لا يمكن أن يتم إلّا من خلال طرح واضح وصريح وعقلاني لإشكالية النهوض بالمرأة ومواجهة موضوعية للعوائق التي تحول دون إدماجها في الحياة العامة وتمكينها من ممارسة حقيقية للمواطنة، دون المس بمقتضيات الشريعة الإسلامية.

وانطلاقا من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، نجعل من إدماج المرأة في جميع مناحي الحياة العامة هدفا لسياستنا، وذلك للرفع من درجات المشاركة السياسية للمرأة وانخراطها في المعركة الديمقراطية بكل قواها قصد إسماع صوتها في كل مؤسسات المجتمع المدني إيمانا منا بقدرتها على التفكير وإبداء الرأي في جميع القضايا التي تهم بلادنا.

لذلك نلح على ضرورة إدماج المرأة في جميع مجالات الحياة العامة وعلى إعطائها جميع الحقوق التي يخولها لها الدين والدستور من جهة وضغوط الحياة المعاصرة من جهة ثانية، إذ لا يمكن الوصول بالبلاد إلى تنمية حقيقية مرتكزة على تعبئة كل الطاقات البشرية دون إعطاء العنصر النسوي العناية التي يستحقها.

ولذلك وجب اتخاذ الإجراءات الآتية.

بالنسبة لتنمية المرأة في العالم القروي.

العمل على محو الأمية وذلك بإنشاء الدور والمراكز النسوية للتوعية والتكوين.

- توعية المرأة القروية وتشجيعها على إنشاء تعاونيات ومقاولات صغيرة تمكنها من الاستقلال المادي وذلك بتسهيل قروض بسيطة.
- القيام بحملات لتوعية المرأة القروية فيما يتعلق بالعناية بالجانب الصحي وتحديد النسل.
- إنصاف المرأة القروية وإعطائها نفس الحقوق فيما يتعلق بالعناية بالجانب الصحي وتحديد النسل.
- إنصاف المرأة القروية وإعطاءها نفس الحقوق فيما يتعلق بساعات بدل تشغيلهم بالبيوت والحقول.

بالنسبة لتنمية المرأة في العالم الحضري:

إضافة لما تعانيه المرأة من تهميش ولا مساواة في الوسط القروي، فإنّ المرأة في المدينة تتخبّط في مشاكل أخرى.

- تحسيس أصحاب القرار بالعمل على الرفع من تمثيلية النساء وتفعيل دورهن في اتخاذ القرار إداري والسياسي.

- المساهمة في الحد من ظاهرة العنف (المادي والمعنوي)ضد المرأة بتكوين مراكز لاستقبال الضحايا وإنشاء خط هاتفي أخضر لهذا الغرض، وذلك في إطار التعاون مع القطاعات الحكومية المعنية، وبمساعدة الجمعيات اللاحكومية والهيآت الدولية والتي تعمل على النهوض بحقوق المرأة.

- محاربة ظاهرة التحرش الجنسي، وذلك بفتح خط هاتفي أخضر لمساعدة الضحايا.

الطفولة والشباب

يعتبر الشباب من الركائز الأساسية لبناء مغرب قوي قادر على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وفي هذا الصدد أضحى من الضروري المحافظة على هذه الثروة الهائلة وذلك بوضع استراتيجية واضحة لإدماج الشباب بجميع مكوناته، وتوفير كل البنيات المختلفة لصقل مواهبه وتلبية طموحاته وشغل وقته الفارغ بأنشطة تكوينية وترفيهية وإبداعية ورياضية. والهدف هنا هو فتح المجال أمام الطاقات الشابة وتأهيلها لمستقبل أكثر وضوح،ونذكر هنا في لاسبيل المثال أنّه بات من الضروري تعزيز وتعميم المؤسسات التي تعنى بالشباب لا من حيث التوزيع الجغرافي فحسب، ولكن من حيث التأطير الناجع والبرامج والأنشطة والوسائل المتمشية مع العصر: دور الشباب، الأندية النسوية، مراكز حماية الطفولة وغيرها.

لدى يتعيّن وضع استراتيجية شاملة لحماية الطفولة وتعبئة الشباب، تضمن لهذه الفئة الحيوية للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

ولكي تتفتق قرائحه والمميزات التي تطبعه كالحماس،والإقدام والانفتاح يجب أن يحظى الشباب بمحيط ملائم ملائم يأخذ في آن واحد بعين الاعتبار العادات والتقاليد والمعتقدات الأصلية المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة والتطلعات التي يفرضها العصر، ويحتمها تمازج الحضارات.

وتبقى تعبئة الشباب رهينة بمحاربة البطالة وخصوصا إنعاش تشغيل حاملي الشهادات، وبتنمية بيئة تربوية وسوسيو- اجتماعية قادرة على بعث ثقافة جديدة، والرفع من طاقات الشباب المبدعة، وهذا يتطلب تنمية اقتصادية وتوفير تجهيزات ثقافية ورياضية وترفيهية قادرة على تأطير الشباب في الوسط القروي على وجه الخصوص.

وفي هذا الصدد، فإنّ توفير فرص الحصول على عمل يعتبر أحد الأشكال العامة لتوزيع موارد وخيرات البلاد، وإذا كان من الضروري أن توزع ثمار التنمية بشكل عادل، فإنه يجب كذلك أن ينال الشباب نصيبه منها وخاصة عن طريق الشغل والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

الـــريـــاضـــة:

أمّا فيما يخص الرياضة، فمن الضروري الاهتمام بهذا القطاع الذي يلعب دورا مهما في مجال تفتح شبابنا وسلامته وكذلك في التعريف بالمغرب على المستوى الجهوي والعالمي. ولعلّ المعوقات الأساسية تكمن في المنشآت الرياضية كما وكيفا، وهنا يجب نهج سياسة التوزيع العادل لها عبر تراب المملكة.

كما تجدر الإشارة إلى كون العنصر المالي يعتبر من المعوقات الأساسية للرياضة الوطنية لا من ناحية المنشآت ولكن كذلك على مستوى الجامعات والعصب والأندية. وفي هذا الباب يجب التفكير في نهج سياسة جديدة تعتمد خاصة مراجعة الهياكل وأساليب التدبير حتى تكون أكثر شفافية وفاعلية في استقطاب الموارد المالية الخاصة بواسطة الدعاية والإشهار وحتّى تكون في منأى من الدعم العمومي المحدود. وهنا تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى حتمية مراجعة الرياضة الوطنية ببطولاتها وبنياتها وكل مرافقها.

مكانة المغرب على الصعيد الدولي:

نظرا لارتباط السياسة الخارجية لكل دولة بأوضاعها الداخلية، فإن سمعة المغرب وإشعاعه في الخارج مرهون بمدى قدرة المغرب على ترتيب بيته من الداخل وذلك عن طريق القضاء على كل ما من سأنه أن يعرقل المسيرة التنموية التي انطلقت منذ استقلال البلاد والتي ما زالت مع الأسف لم ترق إلى المستوى المطلوب.

إن سياستنا الخارجية في حاجة ملحة إلى مراجعة أساليب عملها وتعزيز وسائل أدائها ومراجعة طريقة اختيار وتوجيه أطرها وتدبير الملفات بعقلية العصر، عصر التواصل والتكتلات الجهوية، وذلك من أجل تمكين بلادنا من القيام بدور فعال وريادي على صعيد المغرب العربي والعالم العربي والإسلامي وفي القارة الإفريقية، وكذا تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية والصين الشعبية والهند.

إن التعاون المثمر مع الأطراف المذكورة وبالأخص مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط مرتبط بتأهيل مؤسساتنا وأنظمتنا وإدارتنا وكفاءة المسؤولين عنها ونزاهتهم.

على مستوى السياسة الخارجية:

يجب أن ترتكز هذه السياسة على:

1- ضمان الوحدة الترابية وذلك عن طريق الدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية والعمل على التعريف بمشروعية عدالة قضيتنا الوطنية : الصحراء المسترجعة، سبتة ومليلية السليبتين والجزر المجاورة لهما، لا محيد عن الحكم الذاتي لحل مشكل الصحراء.

2- العمل على تقوية مكانة المغرب في الخارج وتلميع صورته.

3- جعل السياسة الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية للمغرب وذلك بتوظيفها أساسا في:

- تعبيد الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية نحو المغرب وتحفيز السواح الأجانب على القدوم إلى المغرب.
- معالجة مشكل المديونية الخارجية.
- البحث عن أسواق دولية جديدة من أجل تصريف المنتجات الوطنية.

4- ومن أجل بلوغ هذه الأهداف فإنه يتعين إعادة النظر في طريقة ومعايير إختيار دبلوماسيينا بالخارج وفي خطة العمل التي يتعين عليهم نهجها.

على مستوى السياسة الداخلية : بناء مجتمع يسوده العدل والديمقراطية وضمان الحقوق.

اعتبارا لدور الضبط والتنظيم الذي تضطلع به الدولة فإن مساهماتها في بناء ديمقراطي تحكمه المؤسسات ويتشبث بحقوق الإنسان تقتضي:

1- تطهير العمل السياسي من كل ما يشوبه انطلاقا من:

- إعادة النظر في دور الأحزاب السياسية وآليات انشغالها بما يلزم ضمان الشفافية والديمقراطية من أجل أن تضطلع بالمهام المنوطة بها. ونحن نتسائل هل المغرب في حاجة إلى 36 حزب تدعمها الدولة بعدد من الملايين تجهيز المستشفيات في حاجة إليها.
- ضمان نزاهة وشفافية جميع الاستشارات الانتخابية ومحاربة المفسدين والحيلولة دون كل ما من شأنه أن يمس بمصداقيتها كاستعمال الأموال حلالها وحرامها.
- توسيع المشاركة السياسية لجميع فئات وطبقات المجتمع لا سيما فئتي المرأة والشباب.
- تحسين أداء ممارسة الديمقراطية المحلية وتدبير الشأن العام بتأهيل القائمين عليهما علما وعملا رؤساء الجماعات والمستشارين المحليين.

أخلاقيات العمل السياسي في حل الديمقراطيات الغربية تحرم على رجال المال والأعمال المتربيين المزاوجة بين تأثيرهم الاقتصادي وسلطاتهم التنفيذية، لذلك نرى من الأليف إبعاد الأثرياء عن الجهاز التنفيذي لأنّ الجمع بين المال والسياسة في مغربنا العزيز غير محصن ضد إغراءات الانحراف واستغلال النفوذ.

حزب الإصلاح والتنمية يؤكد على احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات التي جاء بها الدستور: حرية التجول، حرية الاستقرار بجميع أرجاء المملكة، حرية الرأي، حرية التعبير بجميع أشكاله، حرية الاجتماع وحرية تأسيس الجمعيات ما دامت لا تتنافى مع ثوابت الأمّة، كما يؤكد على احترام حرمة المنزل وسرية المراسلات.

الجميع ملزم بالامتثال للقانون الذي هو أسمى تعبير عن إرادة الأمّة وجميع المغاربة سواء أمام القانون لا فرق بين الكبير والصغير، الغني والفقير، يمكن جميع المواطنين أن يتقلّدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء، فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها، ونحن نعتقد في حزبنا أنّ المسؤوليات يجب أن تُمنح على أساس الكفاءة والاستمرار في المسؤولية يجب أن يُرهن بتحقيق الأهداف المسطرة، أي النجاعة والايجابية.

الاستقرار السياسي هو عامل أساسي بالنسبة إلى النموذج التنموي بالنسبة للدول المنفتحة على الخارج، لذلك نؤكد على تقوية دور إمارة المومنين في ضمان الاستقرار ووحدة الأمّة وتماسك الصفوف وصيانة الحقوق والحريات.

النموذج التنموي الجديد يُنتظر منه الاستجابة لمتطلبات العدد العديد من الفئات التي تعاني من الفقر والتهميش، ومن التفاوت الفاحش بين مستويات العيش، ما تداولته عدد من التقارير الوطنية والدولية التي خلصت إلى كون السياسات المتبعة بالمغرب لم تساعده على الخروج من التخلف والفقر والاحتياج منذ الاستقلال إلى اليوم، أمّا حزبنا حزب الإصلاح والتنمية فقد سبق له أن نبّه إلى أسباب فشل النموذج التنموي المتبع حتى الآن، وهو استئثار الفساد في مرافق الحياة وافتقاد الإرادة الجادة للقضاء عليه.

الأمين العام

د. الرحمان الكوهن